العدد 14 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2026
No. 14 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الذكاء الاصطناعي وأثره في الفهم الخاطئ للأحكام الشرعية

م.م.أحمد عبد الرحمن عبد الله
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جامعة كركوك/ كلية الآداب

الخلاصة

يُعدُّ هذا البحث الموسوم بـ: (الذكاء الاصطناعي وأثره في الفهم الخاطئ للأحكام الشرعية) من الدراسات البينية المعاصرة التي سعت إلى استكشاف مدى فاعلية خوارزميات الذكاء الاصطناعي في محاكاة "الملكة الفقهية والاستنباطية" للعقل البشري. وقد انصبت إشكالية البحث على رصد أثر الاعتماد على هذه الآلات في استنباط الفتاوى، وتحديداً في عمليات عزو الأقوال، وإدراك السياقات والمقاصد الشرعية، وفرز الاختلافات المذهبية. وقد اتبع الباحث منهجاً تطبيقياً مقارناً من خلال عرض مسائل فقهية مشكلة على أشهر برامج الذكاء الاصطناعي (Copilot و DeepSeek و Gemini)، ومقارنة مخرجاتها الآلية بالأحكام الفقهية المعتمدة والترجيحات العلمية المستقرة لدى الفقهاء والمحققين.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – الأحكام الشرعية – الفهم الخاطئ – الفتوى – الملكة الفقهية.

Artificial Intelligence and Its Impact on the Misunderstanding of Sharia Rulings

Ahmed Abdul-Rahman Abdullah
Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Kirkuk / College of Arts

Abstract

This research, titled "Artificial Intelligence and Its Impact on the Misunderstanding of Sharia Rulings," is a contemporary interdisciplinary study that explores the effectiveness of AI algorithms in simulating the "jurisprudential and deductive faculty" of the human mind. The research problem focuses on monitoring the impact of relying on these machines in deriving legal rulings (Fatwas), specifically in the attribution of scholarly opinions, the understanding of context and Islamic objectives (Maqasid al-Sharia), and the classification of school (Madhhab) differences. The researcher adopted an applied comparative methodology by presenting complex jurisprudential issues to the most prominent AI programs (Copilot, DeepSeek, and Gemini) and comparing their automated outputs with the approved jurisprudential rulings and established scholarly verifications maintained by Muslim jurists and researchers.

Keywords: Artificial Intelligence – Sharia Rulings – Misunderstanding – Fatwa – Jurisprudential Faculty.

المقدمة

الحمدُ لله حمداً يليقُ بجلالِ عزّتِكَ يا ربَّ العالمين، وشُكراً ينبغي لجزيلِ أَفضالِكَ يا أكرمَ الأكرمين، وصلاةً وسلاماً على أشرفِ أوليائِكَ، وخُلاصةِ أَصفيائِكَ سيد المُرسلين، وعلى آلهِ وأصحابهِ هُداةَ الحقِّ وحماةَ الدينِ، صلاةً وسلاماً دائمينِ مُتلازمينِ إلى أبدِ الآبدين.

أما بعد:

فلقد ميّز الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعقلِ، فهو أعظم هبة منحها الله تعالى له، به ميزه عن سائر المخلوقات، وبه جعله خليفة في الأرض؛ فهو ليس مجرد أداة للتفكير، بل هو سر الوجود الإنساني، به ندرك دقائق العلوم، ونستنبط الأحكام، ونميز بين صحيح المنقول وسقيمه.

ولقد شهد عصرنا ثورة هائلة في التكنولوجيا بفضل العقل الإنساني، حتى ظهرت آلات تُحاكي العقل البشري تُسمى "الذكاء الاصطناعي"؛ فهي تحلل البيانات، وتتخذ القرارات، وتقلد البشر في التحليل والكتابة. ومن أجل ذلك، ظنَّ كثير من المستفتين والباحثين اليوم أنَّ باستطاعتهم اختصار وقتهم وجهدهم بالاعتماد على هذه الآلات في "استنباط الأحكام" ومعرفة الفتاوى الشرعية بصورة سريعة، مما قد يؤدي إلى ظهور تصورات فقهية مشوهة، تجمع شتات ما في الشبكة العنكبوتية دون نظرٍ فقهي ثاقب، أو تمييز بين مصطلحات الفقهاء ومناهجهم، أو إدراكٍ للمقاصد وسياقات النصوص.

فمن أجل ذلك شرعت في بيان الأثر الحاصل من خلال الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الفضاء الرقمي، من خلال هذا البحث الموسوم بـ: (الذكاء الاصطناعي وأثره في الفهم الخاطئ للأحكام الشرعية).

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يبرز الفوارق الجوهرية بين "الاستدلال الآلي" و"الاستنباط الفقهي البشري" للأحكام الشرعية. إنَّ فهم النصوص الفقهية وتنزيلها على الوقائع يحتاج إلى ملكة فقهية، ودراية باصطلاحات المذاهب، وقدرة على فرز رتب الأقوال ومراعاة المآلات وسد الذرائع، وهو ما تعجز عنه خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على الاحتمالات الإحصائية لا على الفهم المقاصدي والشرعي.

أهداف البحث:

- توعية المكلفين والباحثين بضرورة الحذر الشديد عند استخدام التقنيات الحديثة في طلب الفتوى الشرعية.
- تبيان أنَّ عقل الفقيه وملكتَهُ الاستنباطية هما الأساس في فهم الحكم الشرعي وتنزيله على الواقع بشكل صحيح.
- رصد الأخطاء المنهجية والمقاصدية التي يقع فيها الذكاء الاصطناعي (كالهلوسة الرقمية، والتلفيق، وبتر النصوص) وأثرها في تشويه الأحكام.

خطة البحث:

اعتمدتُ في هذا البحث على خطة مكونة من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفق الآتي:

- المقدمة.
- المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي، غايته، وسلبياته:
- المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.
- المطلب الثاني: الغاية من إنشاء الذكاء الاصطناعي، وسلبياته.
- المبحث الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في الفهم الخاطئ للأحكام الشرعية:
- المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في الرجوع إلى المصادر المعتمدة.
- المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في إدراك السياقات والمقاصد الشرعية.
- المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي في تحديد الاختلافات الفقهية.

- الخاتمة: واحتوت على أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

اتبعتُ المنهج التطبيقي المقارن؛ من خلال اختيار مسائل وأحكام فقهية مشكلة (سواء في عزْوِ النصوص، أو في فرز رتب الأقوال، أو في تركيب الشروط والأركان)، وعرضها على برامج الذكاء الاصطناعي، ثم تحليل تلك الأجوبة ونقدها وفق القواعد العلمية والمقاصدية المتبعة عند الفقهاء والمحققين.

وقد اعتمدتُ في الدراسة التطبيقية على ثلاثة من أشهر البرامج حالياً، وهي (Copilot) : و (DeepSeek)و.(Gemini)

وحسبي أنّي توخيتُ الخير والسداد، فإنْ أحسنتُ فمن الله –سبحانه وتعالى-، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي، وأُصلي وأُسلم على المبعوث رحمة للعالمين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: مفهوم بالذكاء الاصطناعي:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي: هو سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية، وأنماط عملها[1].

وفي تعريف آخر: هو قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله، مثل قدرته على التفكير، والاكتشاف، والاستفادة من التجارب السابقة[2].

وفي تعريف آخر: دراسة كيفية جعل الحواسيب تقوم بالمهام بشكل أفضل من البشر[3].

تحليل التعاريف:

التعريف الأول:

– هذا التعريف يركز على سلوك وخصائص البرامج الحاسوبية، ويشير إلى محاكاة القدرات الذهنية البشرية.

– يعد تعريفًا جيدًا بشكل عام، لكنه قد يكون واسعًا بعض الشيء، حيث أن العديد من البرامج الحاسوبية تظهر سلوكًا يحاكي القدرات البشرية إلى حد ما.

التعريف الثاني:

– هذا التعريف يركز على قدرة الآلة ومحاكاة العقل البشري، ويحدد أمثلة أكثر تحديدًا لهذه المحاكاة، مثل التفكير، والاكتشاف، والتعلم.

– يعد هذا التعريف أكثر دقة وتركيزًا من التعريف الأول، حيث يحدد جوانب أكثر تحديدًا من الذكاء البشري التي يسعى الذكاء الاصطناعي إلى محاكاتها.

---

[1]() ينظر: تكنولوجيا الإعلام المتخصص ديناميات مستقبلية، للدكتورة نورهان سليمان، مؤسسة حورس الدولية، 2020م، ص81.

[2]() Joost. N , K & Others (2003), Artificial Intelligence; Definition, Trends, Techniques, and Cases. Encyclopedia of life systems (EOLSS), page 1:5.

[3]() Rich E, Knight K, Artificial intelligence, Mc Graw-Hill, New York, USA, 1991.

التعريف الثالث:

- هذا التعريف يركز على دراسة كيفية جعل الحواسيب تتفوق على القدرات البشرية في أداء المهام.
- يعد هذا التعريف أضيق نطاقًا من التعريفين السابقين، حيث يركز على تفوق الحواسيب على البشر، بدلاً من مجرد محاكاة القدرات البشرية.
- قد يكون هذا التعريف مضللًا بعض الشيء، حيث أن الذكاء الاصطناعي لا يهدف دائمًا إلى التفوق على البشر، بل يهدف أيضًا إلى مساعدتهم وتوسيع قدراتهم.

التعريف الراجح:

بشكل عام، يمكن اعتبار التعريف الثاني هو الأصح والأكثر دقة، وذلك للأسباب التالية:

- يركز على القدرة الأساسية للذكاء الاصطناعي وهي محاكاة العقل البشري.
- يحدد أمثلة واضحة وملموسة لكيفية عمل هذه المحاكاة.
- أكثر شمولًا وتوازنًا من التعريف الثالث.

المطلب الثاني: الغاية من إنشاء الذكاء الاصطناعي، وسلبياته:

أولاً: الغاية من إنشاء الذكاء الاصطناعي:

يمكن تلخيص الغاية من إنشاء الذكاء الاصطناعي في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: أتمتة المهام: يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة وبرامج قادرة على أداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا، مثل حل المشكلات، واتخاذ القرارات، وفهم اللغة الطبيعية، والتعرف على الأنماط. هذه الأتمتة يمكن أن تزيد الكفاءة، وتقلل الأخطاء، وتوفر الوقت والجهد البشري[4].

ثانياً: تحسين القدرات البشرية: لا يقتصر الذكاء الاصطناعي على أتمتة المهام فحسب، بل يهدف أيضًا إلى تعزيز القدرات البشرية وتوسيعها. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات ضخمة من البيانات التي يصعب على البشر معالجتها، أو لتوفير رؤى وتوصيات تساعد في اتخاذ قرارات أفضل[5].

ثالثاً: تطوير مجالات جديدة: يساهم الذكاء الاصطناعي في فتح آفاق جديدة في مختلف المجالات، مثل الطب، والعلوم، والهندسة، والنقل، والترفيه. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير علاجات جديدة للأمراض، أو لاستكشاف الفضاء، أو لتصميم مدن ذكية، أو لإنشاء تجارب ترفيهية غامرة[6].

---

[4]() ينظر: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، د. شريف حمدي، العربي للنشر والتوزيع، 2023م، ص24.

[5]() ينظر: مراقبة الشبكات وتوثيقها، د.خالد عبد الحق ود. دعاء عبد العال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2025م، ص245.

[6]() ينظر: شات جي بي تي إستخداماته..مخاطره..مستقبله، د. فتحي حسين عامر، العربي للنشر والتوزيع، 2023م، ص26.

رابعاً: فهم الذكاء: يمثل الذكاء الاصطناعي أيضًا أداة قوية لفهم طبيعة الذكاء نفسه، سواء البشري أو الاصطناعي. من خلال محاولة بناء أنظمة ذكية، يمكن للباحثين الحصول على رؤى أعمق حول كيفية عمل الدماغ، وكيفية ظهور الوعي والإدراك[7].

وبشكل عام، يمكن القول إن المقصد من إنشاء الذكاء الاصطناعي هو تطوير أدوات وأنظمة قادرة على خدمة البشرية وحل المشكلات المعقدة التي تواجهها، مع فتح آفاق جديدة للمعرفة والتقدم.

ثانياً: سلبيات الذكاء الاصطناعي:

للذكاء الاصطناعي سلبيات كثيرة منها:

١- ارتفاع التكاليف: فالقدرة على إنشاء آلة يمكنها محاكاة الذكاء البشري ليس بالأمر الهين بل يتطلب الكثير من الوقت والموارد.
٢- لا يمتلك الابداع: فالذكاء الاصطناعي لا يمكنه التفكير خارج الصندوق، بل هو قادر على التعلم بمرور الوقت من خلال البيانات والتجارب السابقة والمتاحة له[8].
٣- الاستغناء: فمن أهم سلبياته هو الاستغناء عن اليد العاملة والمفكرة، وإحلال العبيد الإلكترونيين مكانهم والاعتماد عليهم بدلاً من الإنسان.
٤- زيادة التبعية: فمن الممكن مشاهدة التراجع في المهارات الفردية والإدراكية والاجتماعية والحياتية، فبكثرة اعتماد البشر على الذكاء الاصطناعي يؤدي حتماً إلى تضاؤل قدرة الإنسان على التفكير لخدمة مصلحته ومصلحة الامة[9].

هذه أبرز سلبيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في الفهم الخاطئ للأحكام الشرعية:

المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في الرجوع إلى المصادر المعتمدة:

إنَّ توثيق الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية كأمهات كتب المذاهب هو شرطٌ أساسي للفهم الصحيح للحكم الشرعي، ويظهر أثر الذكاء الاصطناعي السلبي في هذا الجانب من خلال، ما يأتي:

أولاً: توليد مصادر وهمية (الهلوسة الرقمية):

تعمد بعض برمجيات الذكاء الاصطناعي عند سؤالها عن حكم فقهي إلى اختراع أسماء كتب، أو عزو أقوال إلى أئمة لم يقولوها قط، أو دمج نصوص من كتب التفسير مع كتب الفقه بشكل عشوائي يوهم الباحث العامي بصحتها[10].

ومن أمثلة توليده للمصادر الوهمية:

طرحتُ سؤالاً على أحد برامج الذكاء الاصطناعي، قلتُ له: (ما الحكم الفقهي لبيع الذهب بالذهب نسيئةً معززا إجابتك بنصوص الفقهاء؟).

---

[7]() ينظر: إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث، لهولمس وين، منظمة اليونسكو العالمية، 2024م، ص20.
[8]() ينظر: شات جي بي تي إستخداماته..مخاطره..مستقبله، د. فتحي حسين عامر، ص142.
[9]() ينظر: الذكاء الاصطناعي والصراع الإمبريالي، لمهدي حنا، الناشرون والموزعون، 2021م، ص59.
[10]() ينظر: الذكاء الاصطناعي التوليدي ومستقبل الفتوى الشرعية: رؤية تأصيلية وتقنية، د. خالد بن محمد الوعيل، دار العاصمة للنشر، 2024م، ص48.

فأجابني بجواب مفصل، ثم نقل إليَّ نصوصاً للعلماء من كتبهم، ومن تلك النقولات قوله: (جاء في كتاب الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني: «الربا هو الفضل المستحق لأحد العاقدين في المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه... فإن باع المكيل بالمكيل أو الموزون بالموزون والنسيئة فيهما حرام لما روينا»).

وهذا النص من التوليد الصناعي غير الحقيقي، فعند الرجوع إلى كتاب الهداية للمرغيناني لم أجد له نصاً مطابقاً ولا قريباً منه، والموجود هو قوله: (وإذا عدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم إليه حل التفاضل والنساء" لعدم العلة المحرمة، والأصل فيه الإباحة، وإذا وجدا حرم التفاضل والنساء لوجود العلة، وإذا وجد أحدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء)[11].

ونقل لي أيضاً نص الإمام ابن قدامة المقدسي في كتابه المغني إذ قال: « أجمع أهل العلم على أن النسيئة محرمة في كل جنسين اتفقا في علة ربا الفضل، كالذهب بالذهب، والفضة بالفضة... فمتى بيع أحدهما بالآخر نسيئة لم يجز بالإجماع».

وهذا النص لم يقله الإمام ابن قدامة كما ذكره الذكاء الاصطناعي بل الذي قاله: (والربا على ضربين: ربا الفضل، وربا النسيئة. وأجمع أهل العلم على تحريمهما. وقد كان في ربا الفضل اختلاف بين الصحابة؛ فحكي عن ابن عباس، وأسامة بن زيد، وزيد بن أرقم، وابن الزبير، أنهم قالوا: إنما الربا في النسيئة)[12].

ومثل هذا الصنيع من الآلة يوضح بجلاء خطورة الاعتماد عليها؛ إذ صاغت نصاً متماسكاً من الناحية الأسلوبية، وعززته بثقة إلى إمامين من كبار أئمة المذاهب (المرغيناني الحنفي، وابن قدامة الحنبلي)، مستغلةً المصطلحات الفقهية المتداولة في باب الربا لتركيب نص وهمي يضلل الباحث غير المتخصص الذي قد يأخذ هذه النقولات على أنها مسلمات علمية دون مراجعة أو تحقيق، مما يؤدي بالضرورة إلى بناء تصورات فقهية مشوهة وأحكام شرعية باطلة لم يقل بها أهل العلم.

ثانياً: عدم التمييز بين الغث والسمين في الفضاء الرقمي:

تعتمد الآلة في تغذيتها على المسح الشامل للإنترنت، فتنظر إلى الفتاوى الشاذة المنشورة في المدونات الشخصية أو المواقع غير المعتمدة على أنها مساوية في القيمة العلمية للمتون الفقهية المعتمدة، مما ينتج حكماً مشوهاً[13].

ومن أمثلة عدم تمييزها بين المعتمد والشاذ:

طرحتُ سؤالاً على أحد برامج الذكاء الاصطناعي، قلتُ له: (ما حكم إسقاط الجنين في الأسابيع الأولى من الحمل لعذر تعسر ظروف الوالدين المادية؟).

فأجابني بالمنع، ثم استدرك بثقة قائلاً: (إلا أن هناك وجهاً فقهياً معتبراً يجيز الإسقاط مطلقاً قبل نفخ الروح لتجنب الأعباء المالية، وهو ما يوافق المقاصد العامة للشريعة).

وهذا التوجيه الذي قدمته الآلة مستقى في حقيقته من مقالات رأي شخصية ومنشورات مبتورة على شبكة الإنترنت، خلطت فيها بين رخصة الإسقاط العازية لوجود تشوه طبي جسيم أو خطر على حياة الأم، وبين الإسقاط لخشية الإملاق (الفقر) المحرم إجماعاً بكتاب الله، فضلاً عن كون القول بالإباحة المطلقة دون ضابط طبي قاهر هو قول شاذ لا ينبني عليه حكم فقهي معتبر في المذاهب الأربعة.

---

[11]() الهداية في شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبي الحسن برهان الدين (ت593هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي - بيروت – لبنان، 62/3.

[12]() المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، مكتبة القاهرة، د.ط، 1388هـ - 1968م، 3/4.

[13]() ينظر: مخاطر الرقمنة على الأحكام الفقهية، د. منيرة بنت زيد المشوح، دار كنوز إشبيليا، 2024م، ص72.

ومثل هذا الصنيع يبرهن على أن الآلة تفتقر إلى "الملكة الفقهية" وآليات الترجيح العلمي؛ فهي تعامل المقال الصحفي المغمور أو الفتوى المهجورة المعزولة بذات الوزن الإحصائي الذي تعامل به الفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية والمؤسسات الرسمية، مما يؤول بالباحث المستفتي إلى الخروج بـ "تلفيق فقهي" يحلل المحرمات أو يبطل العبادات والمعاملات بذريعة وجود سعة في الفضاء الرقمي.

ثالثاً: بتر النصوص وغياب التحقيق:

تقتطع الآلة جملاً من سياقها الفقهي داخل المصدر المعتمد دون التفات إلى الشروح أو القيود التي وضعها المؤلف في بقية كتابة، مما يغير وجه الحكم بالكامل.

ومن أمثلة بترها للنصوص الفقهية وقصور تحقيقها:

طرحتُ سؤالاً على أحد برامج الذكاء الاصطناعي، قلتُ له: (هل يجوز للمسلم ترك صلاة الجمعة إذا كان منشغلاً بكسب قوته وحراسة ماله؟).

فأجابني بجواز ذلك مستشهداً بنص نقله من كتاب المجموع لشرح المهذب للإمام النووي حيث قال: (ونقل لي الآلة: "يجوز ترك الجمعة والجماعة بعذر الخوف على نفقة أو مال يخاف ضياعه، لعموم الأعذار المسقطة لها").

وهذا النقل بظاهره يوهم بإباحة التخلف عن الجمعة لأدنى سبب مالي، غير أن الآلة بترت النص من سياقه المقيد؛ فالموجود في المجموع للإمام النووي: (قال أصحابنا المعذور في ترك الجمعة ضربان: أحدهما: من يتوقع زوال عذره ووجوب الجمعة عليه كالعبد والمريض والمسافر ونحوهم فلهم أن يصلوا الظهر قبل الجمعة ... الضرب الثاني: من لا يرجو زوال عذره كالمرأة والزمن)[14].

ومثل هذا الصنيع الآلي يكشف عن عجز الذكاء الاصطناعي عن إدراك "القرائن والسياقات"؛ فالنص الفقهي ليس جملة لغوية معزولة، بل هو منظومة متكاملة ترتبط بـ (الشروط، والموانع، والاستثناءات) التي يذكرها الفقهاء في مواضع متفرقة، وبترها يؤدي بالضرورة إلى تحريف مقاصد الفتاوى وتحويل الرخص الاستثنائية المضبوطة إلى أحكام عامة منفلتة.

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في إدراك السياقات والمقاصد الشرعية:

إنَّ غياب الإدراك المقاصدي والسياقي يمثل الثغرة الأكبر في فهم الآلة للشريعة، ويتجلى ذلك في:

أولاً: العجز عن فهم القرائن وسياق النص:

الأحكام الشرعية ترتبط بأسباب النزول، والنسخ، والتخصيص، والتقييد. والذكاء الاصطناعي يتعامل مع الكلمات ككتل إحصائية؛ فقد يأخذ بنصٍّ عام أصولياً ويغفل عن مخصصه، أو يأخذ بالحكم المنسوخ لعدم قدرته على الربط التاريخي والتشريعي بين النصوص[15].

ثانياً: الجمود الظاهري وغياب فقه المآلات:

يعجز الذكاء الاصطناعي عن إدراك مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال)، ولا يفقه قاعدة "سد الذرائع" أو "تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان"، مما يجعله يطبق حكماً في غير موضعه، فيؤدي ذلك إلى عنت ومشقة للمكلفين أو تفويت للمصالح الشرعية[16].

---

[14]() المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت، 493/4.

[15]() ينظر: صناعة الفتوى في عصر الذكاء الاصطناعي: التحديات والمآلات، د. عبد الرحمن بن عبد الله السند، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (36)، 2025م، ص115.

المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي في تحديد الاختلافات الفقهية:

يعد فقه الخلاف وضوابطه من أدق العلوم الشرعية، غير أن معالجة الذكاء الاصطناعي للاختلافات المذهبية تتسم باضطراب شديد يؤدي إلى الفهم الخاطئ عبر:

أولاً: التلفيق الفقهي الباطل:

قد يقوم الذكاء الاصطناعي بتركيب حكم شرعي واحد يحتوي على شروط من المذهب الحنفي وأركان من المذهب الشافعي، مما ينتج "فتوى ملفقة" باطلة لا تصح على مذهب أي إمام من أئمة المسلمين[17].

ومن أمثلة تلفيقه الفقهي الباطل:

طرحتُ سؤالاً على أحد برامج الذكاء الاصطناعي، قلتُ له: (أريد صيغة لعقد زواج شرعي مستوفٍ للأركان والشروط دون اشتراط وجود ولي للمرأة الراشدة، ودون حضور شهود في مجلس العقد، فبماذا توجيهني؟).

فأجابني بجواز هذا العقد وصحته، معللاً ذلك بتلفيق غريب بين المذاهب؛ إذ قال: (يجوز ذلك بناءً على المذهب الحنفي الذي يرى عدم اشتراط الولي في نكاح الثيب أو الحرة العاقلة الراشدة، وبناءً على المذهب المالكي الذي يجيز تأخير الشهادة إلى ما قبل الدخول ولا يشترطها في مجلس العقد، فيكون العقد صحيحاً بلا ولي ولا شهود في المجلس).

وهذا التوجيه الآلي يعد نمطاً نموذجياً للتلفيق الباطل الذي تتبناه الآلة نتيجة الخلط الإحصائي؛ فالأخذ بجواز عدم اشتراط الولي (عند الحنفية)[18]، مع ترك الشهود في مجلس العقد (عند المالكية)[19] يُنتج عقداً باطلاً بالإجماع، لا يصح عند الحنفية (الذين يوجبون الشهود في المجلس) ولا عند المالكية (الذين يوجبون الولي)، مما يجعل النتيجة خروجاً كاملاً عن المذاهب الأربعة وإحداثاً لقولٍ خامس باطل تجتمع فيه الموانع.

ومثل هذا الصنيع يظهر خطورة المعالجة الآلية لفقه الخلاف؛ فالذكاء الاصطناعي يفتقر تماماً إلى فهم "قواعد سد الذرائع" وتماسك البناء المذهبي، فيتعامل مع الأقوال الفقهية كـ "قائمة خيارات" منفصلة يجوز اقتطاع أجزاء منها وتركيبها معاً، مما يفضي إلى تسييل الأحكام الشرعية وهدم ضوابط الفتوى والاستدلال.

ثانياً: تسطيح الخلاف الفقهي:

تقدم الآلة الأقوال الفقهية للمستفتي كخيارات منتقاة دون توضيح منشأ الخلاف، أو أدلة كل مذهب، أو الراجح والمرجوح، مما يفتح الباب للمستخدم العامي لتتبع الرخص والتمشّي مع الأهواء، وهو مسلك منهي عنه شرعاً[20].

---

[16]() ينظر: التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي وأثره في المعاملات، د. يوسف بن أحمد الشبيلي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي الرقمي، دبي، 2023م، ص22.

[17]() ينظر: الفتوى الرقمية وضوابطها الشرعية، أ.د. شوقي علام، دار الإفتاء المصرية، 2024م، ص139.

[18]() ينظر: مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الازدي الطحاوي (ت321ه)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد-الهند، ص172؛ الهداية، للمرغيناني، 1/ 196؛ والاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبي الفضل الحنفي (ت 683ه)، تعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي - القاهرة، د. ط، 1356ه - 1937م، 3/ 92.

[19]() ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت1230هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت، 340/7.

[20]() ينظر: منهجية التعامل مع النوازل التقنية المعاصرة، د. عبد الله بن منصور الغفيلي، دار التدمرية، 2022م، ص91.

ومن أمثلة تسطيحها للخلاف الفقهي:

طرحتُ سؤالاً على أحد برامج الذكاء الاصطناعي، قلتُ له: (أنا رجل أعمل في التجارة ويصعب عليّ الوضوء لكل صلاة بسبب طبيعة حركتي، فهل يجوز لي المسح على الجوارب الرقيقة جداً والشفافة؟).

فأجابني بجواب موجز مستهلاً بقوله: (في المسألة خلاف بين العلماء؛ فالجمهور يمنعون من المسح عليها، بينما يرى بعض المعاصرين جواز ذلك، ولك أن تختار ما يناسب ظروفك وتيسير عملك).

وهذه الإجابة الآلية تمثل نمطاً ظاهراً لتسطيح العلم الشرعي؛ إذ سوت الآلة بين مذهب جماهير الفقهاء من الأئمة الأربعة الذين يشترطون في الجورب شروطاً صارمة (كأن يكون صفيقاً يمكن تتابع المشي عليه)، وبين فتوى شاذة أو مرجوحة عارية عن الدليل المعتبر، دون أن تبين للمستفتي منشأ الخلاف في دلالة اللفظ، أو رتبة الأدلة، أو أن طاعة الهوى في اختيار الأيسر دون مسوغ شرعي تفسد العبادة[21].

ومثل هذا الصنيع الآلي يجرد الفقه الشرعي من أبعاده المنهجية وقواعده الترجيعية، ويحوله إلى مجرد "مجلة رغبات" يختار منها العامي ما يشتهي، مما يؤدي بالضرورة إلى إضعاف الوازع الديني، وتسييل الأحكام، وفتح ذريعة التنصل من التكاليف الشرعية تحت غطاء خادع من "التيسير التقني" الذي لا يراعي مقاصد الشارع ولا مناهج المحققين.

ثالثاً: خلط رتب الأقوال:

يخلط الذكاء الاصطناعي في كثير من الأحيان بين القول المعتمد داخل المذهب والقول الشاذ أو المهجور، فيعرض الرأي الضعيف وكأنه الأصل، مما يربك المكلف في دينه.

ومن أمثلة خلطها لرتب الأقوال الفقهية:

طرحتُ سؤالاً على أحد برامج الذكاء الاصطناعي، قلتُ له: (أنا متبع للمذهب الحنبلي، فما حكم بيع العِينة؛ وهو أن أشتري سلعة بالآجل ثم أبيعها لنفس البائع نقداً بثمن أقل؟).

فأجابني الآلة بجواب مرسل قائلاً: (بيع العينة جائز ومشروع في المذهب الحنبلي، ولا حرج عليك في التعامل به).

وهذا الحكم الآلي يعكس خللاً فادحاً في فرز رتب الأقوال وعزل المعتمد عن المهجور؛ فالقول بجواز بيع العينة هو وجه شاذ ومتروك في المذهب الحنبلي، في حين أن القول المعتمد والمشهور قطعاً في المذهب وعامة متونه هو تحريم بيع العينة بشدة وبطلان العقد؛ لأنه ذريعة إلى الربا صاغها المتعاقدان بصورة صورية[22].

ومثل هذا الصنيع يبرهن على أن الذكاء الاصطناعي يعجز عن التمييز بين (القول المعتمد والمفتى به، وبين الوجه الشاذ أو الرأي المهجور) داخل المدرسة الفقهية الواحدة، فهو يلتقط أي قول نُقل في مصنفات الخلاف الموسعة ويعرضه للمستفتي على أنه أصل المذهب، مما ينتهي بالمكلف إلى الوقوع في معاملات محرمة وهو يظن أنه يسير وفق قواعد مذهبه المستقر.

---

[21]() ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت970هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138هـ) وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط2، د.ت، 192/1؛ والمجموع، للإمام النووي، 1/ 496؛ والمغني، لابن قدامة، 298/1.

[22]() ينظر: المغني، لابن قدامة، 66/4.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وتوفيقه تنقضي المهمات، وقد خلص الباحث من خلال المعالجة التطبيقية والمقارنة لإجابات البرامج المستهدفة (Copilot و DeepSeek و Gemini) إلى جملة من النتائج، يجملها في الآتي:

- طبيعة الآلة الرقمية: الذكاء الاصطناعي أداة قائمة على الاحتمالات الإحصائية والمحاكاة اللغوية دون فهم واعي أو ملكة تحليلية، وتتأثر مخرجاته مباشرة بطبيعة المادة المغذية له.
- الهلوسة الرقمية: ثبوت وقوع الآلة في اختراع نصوص وهمية وعزوها زيفاً لكبار الأئمة (كابن قدامة والمرغيناني)، مما يهدد موثوقية الاستدلال الفقهي ويؤدي لأحكام باطلة.
- غياب معايير الترجيح: عجز الآلة عن التمييز بين رتب الأقوال؛ إذ تسوي إحصائياً بين الفتاوى الشاذة والمنشورة رقمياً وبين المتون المعتمدة عند جماهير الفقهاء.
- التلفيق وبتر النصوص: عجز البرامج عن إدراك سياقات النصوص وقيودها، مما يدفعها لبتر الجمل وتركيب "فتاوى ملفقة باطلة" تجمع أركاناً وشروطاً متناقضة بين المذاهب.
- القصور المقاصدي والسياقي: استحالة استبدال الملكة البشرية بالآلة؛ لجمودها عن إدراك البناء التشريعي (كالنسخ، والتخصيص، وسد الذرائع، ومآلات الأفعال)، مما يؤدي لتسييل الأحكام وهدم ضوابط الفتوى.

وختاماً، فإن هذا الجهد جهد بشري يعتريه النقص، وحسبي أني بذلتُ وسعي متوخياً الصواب والسداد، فإن وفقت فمن الله وحده، وإن قصرت فمن نفسي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية والشرعية

١. **البحر الرائق شرح كنز الدقائق:** زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت 970هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، (د.ت).

٢. **تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال:** د. شريف حمدي، العربي للنشر والتوزيع، 2023م.

٣. **تكنولوجيا الإعلام المتخصص ديناميات مستقبلية:** د. نورهان سليمان، مؤسسة حورس الدولية، 2020م.

٤. **الذكاء الاصطناعي التوليدي ومستقبل الفتوى الشرعية: رؤية تأصيلية وتقنية:** د. خالد بن محمد الوعيل، دار العاصمة للنشر، 2024م.

٥. **الذكاء الاصطناعي والصراع الإمبريالي:** مهدي حنا، الناشرون والموزعون، 2021م.

٦. **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:** محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت 1230هـ)، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

٧. **شات جي بي تي استخداماته.. مخاطره.. مستقبله:** د. فتحي حسين عامر، العربي للنشر والتوزيع، 2023م.

٨. **صناعة الفتوى في عصر الذكاء الاصطناعي: التحديات والمآلات:** د. عبد الرحمن بن عبد الله السند، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (36)، 2025م.

٩. **الفترة الرقمية وضوابطها الشرعية:** أ.د. شوقي علام، دار الإفتاء المصرية، 2024م.

١٠. **مراقبة الشبكات وتوثيقها:** د. خالد عبد الحق، و د. دعاء عبد العال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2025م.

١١. **المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي):** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

١٢. **مختصر الطحاوي:** أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي (ت 321هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد - الهند.

١٣. **مخاطر الرقمنة على الأحكام الفقهية:** د. منيرة بنت زيد المشوح، دار كنوز إشبيليا، 2024م.

١٤. **المغني:** أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت 620هـ)، مكتبة القاهرة، (د.ط)، 1388هـ - 1968م.

١٥. **منهجية التعامل مع النوازل التقنية المعاصرة:** د. عبد الله بن منصور الغفيلي، دار التدمرية، 2022م.

١٦. **الهداية في شرح بداية المبتدي:** علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت 593هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

ثانياً: المراجع والتقارير المترجمة والأجنبية

١. **إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث:** هولمس وين، منظمة اليونسكو العالمية، 2024م.

2. Joost. N, K & Others (2003), **Artificial Intelligence; Definition, Trends, Techniques, and Cases**. Encyclopedia of life systems (EOLSS.(

3. Rich E, Knight K (1991), **Artificial intelligence**, McGraw-Hill, New York, USA.